

الحق الشخصي بو قدرة أو إمكانية مقررة قانونا لشخص عمى شخص آخر يكون ممتزما بالقيام بعمل أو الإمتناع عن عمل ، والإمكانية التي يتمتع بها صاحب الحق في كافة الحقوق الشخصية بي القدرة المباشرة عمى الشخص الممتزم بالحق إجباره عمى نوع من العمل أو إجباره عمى إعطاء شيء ، وحتى لو كان محل الحق إعطاء شيء أو كان محمو القيام بعمل وكان ذلك العمل بو الوفاء بدين ففي مثل بذه الحالات ال تكون لصاحب الحق عالقة مباشرة بالشيء محل الحق بل يكون إتصالو بالشيء عن طريق شخص آخر بو المدين ، وكقاعدة عامة فإن عالقة الدائن بالشيء في كل حق شخصي تكون بير مباشرة وأن قدرتو عمى الشيء أو سمطتو عميو تكون بير مباشرة أيضا ، وبذا بو الفرق بين القوق الشخصية وبين الحقوق العينية ، حيث تكون فييا إمكانية الدائن عمى الشيء مباشرة في إستعمالو أو إستغلالو أو التصرف فيو دون وسيط ، ويمكن أن نستنتج قاعدة أخرى مفادها أن الحق الشخصي لمطرف الموجب يقابمو دائما إلتزام شخصي عمى الطرف السالب. وليذا تكون العالقة دائما في الحقوق الشخصية قائمة بين شخصيتين قانونيتين سواء كانت أشخاصا طبيعية أو إعتبارية عكس العالقة في الحقوق العينية فيي تقوم دائما بين شخصية قانونية وشيء. ومن أمثلة الحقوق الشخصية التي يكون محميا القيام بعمل أن يكون لممشتري الحق في إستالم المبيع أما الحق الشخصي الذي يكون محمو الإمتناع عن عمل فمثالو أن يمتزم أحد الرياضيين بعدم القيام بمباريات لحساب أي نادي رياضي خالف النادي المتعاقد معو عمى ذلك. أما الحق الشخصي الذي يكون محمو إعطاء شيء بو حق المضرور في أن يدفع إليو التعويض المناسب من مرتكب الفعل الضار. ويمكن أن نستخلص الفوارق التالية بين الحق الشخصي والعيني: